Focus

العدد ١، فبراير ١٩٩٦
طبعة منقحة

المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا: برنامج التمويل البالغ الصغر

سلسلة Focus هي الأداة الرئيسية لدى المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا لتعميم المعلومات عن أفضل أساليب العمل في تمويل مؤسسات الأعمال البالغة الصغر على الحكومات والجهات المانحة ومؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المالية.

يرجى الاتصال بسكرتارية المجموعة لابداء التعليقات، والاسهام بمقالات وتلقي المذكرات الأخرى في هذه السلسلة، وذلك على العنوان التالي:

1818 H Street NW.
Washington, D.C. 20433
Tel.: 202-473-9594
Fax: 202-522-3744
e-mail:
CProject@World Bank.org

التمويل البالغ الصغر من أجل تخفيف حدة الفقر وتنمية القطاع الخاص

على مر العقد الماضي من السنوات، ثبتت فعالية تقديم الخدمات المالية لأصحاب المشروعات المنخفضي الدخل (التمويل البالغ الصغر) الذين يديرون مؤسسات أعمال بالغة الصغر، في زيادة عمالتهم، ودخلهم، ومستويات معيشتهم. ففي البلدان النامية، يستخدم قطاع المؤسسات البالغة الصغر ما يقدر بحوالي ٣٠ الى ٨٠ في المائة من السكان النشيطين اقتصاديا. وغالبا ما يستوعب هذا القطاع فائض الأيدي العاملة أثناء فترات اعادة الهيكلة الاقتصادية ويستجيب بسرعة للطلب الزائد في فترات التوسع الاقتصادي. ويعتبر عدم القدرة على الحصول على الخدمات المالية، كالادخار والائتمان، من بين القيود الرئيسية التي يواجهها منظمو المشروعات البالغة الصغر. ويقدر أن ما يقل عن ١٠ ملايين من بين مئات ملايين الأشخاص الذين يديرون مؤسسات أعمال صغيرة أو بالغة الصغر لديهم القدرة على الحصول على الخدمات المالية. فقدرة منظمي المشروعات الفقراء على الحصول على القروض وايداع المدخرات تساعد في تقوية وتدعيم منشآت الأعمال البالغة الصغر وتؤدي الى زيادة مشاركة الفقراء في النمو الاقتصادي. ويؤدي ازدياد دخل الفقراء الى ازدياد الاستثمار في التعليم والتغذية ورفاهة الأسرة، مما يؤدي الى تحسين نوعية الحياة.

وأول من عمل في مجال التمويل البالغ الصغر المنظمات غير الحكومية المتخصصة وبنوك تجارية مثل بنك الشعب الاندونيسي – وحدات (فروع) القرى (اندونيسيا)، وبنك غرامين (بنغلاديش)، والبرنامج الكيني لمؤسسات الأعمال في المناطق الريفية (كينيا) ومؤسسة تشجيع وتنمية مؤسسات الأعمال البالغة الصغر/ بنك التضامن (بوليفيا) من بين أوائل آخرين. وقد بينوا أن الفئات التي يستبعدها القطاع المالي الرسمي تقليديا يمكن في الواقع أن تكون شريحة من السوق لتقديم خدمات مصرفية مبتكرة قابلة للاستمرار من الوجهة التجارية. ويمثل التمويل البالغ الصغر ابتعادا هاما عن الأساليب الأولى في تقديم خدمات الائتمان للفقراء من خلال المؤسسات المالية (غالبا مؤسسات عامة) بأسعار فائدة مدعومة ومعدلات استرداد ضئيلة أو معدومة. ومؤسسات التمويل البالغ الصغر الناجحة (في معظمها) مؤسسات محلية تصل الى الأسواق التي تتسم بعدم كفاية الخدمات فيها، وهي مؤسسات سليمة تجاريا.

ما هي المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا؟

المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا هي مجهود مشترك بين عدة جهات مانحة بهدف الزيادة المنتظمة للموارد الموظفة في التمويل البالغ الصغر بهدف توسيع وتعميق نجاح العمل الذي تقوم به المؤسسات الرائدة في هذا المجال. ونشأت هذه المجموعة من قرار مشترك اتخذته مجموعة من الجهات المانحة في المؤتمر الدولي المعني باجراءات تخفيض أعداد الجياع في العالم الذي عقد في عام ١٩٩٣. ويتمثل هدف هذه المجموعة في زيادة الموارد التي تصل الى أشد الفئات فقرا من بين الفقراء النشيطين اقتصاديا، عن طريق تزويد الحكومات والجهات المانحة والعاملين في هذا الميدان بأداة للتعلم المنظم وتعميم أفضل أساليب العمل بشأن كيفية الوصول الى الفقراء وتقديم خدمات مالية قابلة للاستمرار لهم، وتوجيه الموارد المالية اليهم من خلال مؤسسات سليمة للتمويل البالغ الصغر.

تتمثل أهداف المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا في:

- تدعيم التنسيق فيما بين الجهات المانحة في مجال التمويل البالغ الصغر.
- زيادة تعلم وتعميم أفضل أساليب العمل لتقديم الخدمات المالية للفقراء على أساس قابل للاستمرار.
- جعل التمويل البالغ الصغر جزءا من عمل البنك الدولي العادي.
- تهيئة البيئة الملائمة لمؤسسات التمويل البالغ الصغر.
- مساندة مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تقدم (أو القادرة على تقديم) خدمات الائتمان و/أو الادخار للفقراء جدا على أساس قابل للاستمرار ماليا.
- مساعدة المؤسسات القائمة التي تقدم خدمات التمويل البالغ الصغر على مساعدة المؤسسات الأخرى في الشروع بتقديم مثل هذه الخدمات في المناطق التي ليست فيها خدمات كافية من هذا القبيل.

وتشكلت «المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا» رسميا في ٢٧ يونيو ١٩٩٥، من تسع من الجهات المانحة، وتوسعت لتشمل ٢٣ جهة مانحة تعهدت بصورة مشتركة باتاحة حوالي ٢٠٠ مليون دولار لحافظة عمليات المجموعة. ويدار معظم الموارد التمويلية مباشرة من جانب الجهات المانحة المشاركة الأعضاء. وتعتبر المساهمة النقدية التي قدمها البنك الدولي البالغة ٣٠ مليون دولار عماد «الصندوق الأساسي» الذي مدته ثلاث سنوات وتديره سكرتارية المجموعة لمساندة مؤسسات التمويل البالغ الصغر. (وسيستعمل مبلغ ٣ ملايين دولار لتغطية تكاليف عمليات سكرتارية المجموعة).

هيكل المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا

تتألف المجموعة من الهيئات الثلاث التالية:

١- المجموعة الاستشارية
٢- الفريق الاستشاري بشأن السياسات
٣- سكرتارية المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد البلدان فقرا.

المجموعة الاستشارية

تتألف المجموعة الاستشارية من جهات مانحة أعضاء تقدم مساهمة مالية بحد أدنى يبلغ مليوني (٢ مليون) دولار نقدا أو في برامج ومن شركاء في التمويل يضيفون مواردهم المالية الى الموارد التي قدمها البنك الدولي ويعهدون له ادارة هذه الأموال. وتنتخب المجموعة الاستشارية رئيسا لها لمدة سنة واحدة يجوز تمديدها. وانتخب اسماعيل سراج الدين، نائب رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية القابلة للاستمرار بيئيا أول رئيس للمجموعة. وستقوم هذه المجموعة بما يلي:

- وضع السياسات، والموافقة على خطة عمل السكرتارية، واستعراض أدائها سنويا.
- وضع معايير واجراءات عمل وارشادات يتم من خلالها فحص وتقييم المقترحات التي تتقدم بها مؤسسات التمويل البالغ الصغر.
- مساعدة السكرتارية في استخلاص وتعميم الدروس المستفادة بشأن قضايا العمليات والسياسات.
- تنسيق أنشطة الجهات المانحة في مجال التمويل البالغ الصغر.

الجهات المانحة الأعضاء في المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا، فبراير ١٩٩٦

جهات مانحة ثنائية	جهات مانحة متعددة الأطراف
أستراليا	*البنك الأفريقي للتنمية*
بلجيكا	*البنك الآسيوي للتنمية*
كندا	*المفوضية الأوروبية*
الدانمارك	*بنك التنمية للدول الأمريكية*
فنلندا	*الصندوق الدولي للتنمية الزراعية*
فرنسا	*مكتب العمل الدولي*
ألمانيا	*برنامج الأمم المتحدة الانمائي*
لكسمبورغ	*صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية*
هولندا	*البنك الدولي*
السويد	
سويسرا	
المملكة المتحدة	
الولايات المتحدة	

المجموعة الاستشارية بشأن السياسات

يتألف الفريق الاستشاري بشأن السياسات من ١١ خبيرا بارزا في مجال التمويل البالغ الصغر. وتختار المجموعة الاستشارية أعضاء هذا الفريق على أن يتم تجديد ثلث أعضائه في كل سنة لتسهيل توسيع نطاق التمثيل فيه مع المحافظة على الاستمرارية. وهو يقوم بالوظائف الرئيسية التالية:

- مساندة المجموعة الاستشارية والسكرتارية وتقديم المشورة لهما بشأن قضايا السياسات والعمليات والاتجاه العام للمجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا.
- ضمان توفر المعارف بشأن أفضل أساليب العمل لكل من المجموعة الاستشارية والسكرتارية.

أعضاء الفريق الاستشاري بشأن السياسات

الرئيس، **محمود يونس**، *بنك غرامين*

كاماردين عريف، *بنك داغان ناسيونال اندونيسيا*

نانسي باري، *الجمعية العالمية للنساء العاملات في الحقل المصرفي*

ايلابهات، *اتحاد النساء العاملات لحسابهن الخاص*

رينيه تشاو- بيروف، *المركز الدولي للتنمية والبحوث*

مارتين كونيل، *كالميو*

كلاس كوبير، *الوكالة الدولية للتنمية الاقتصادية*

كيمانثي موتو، *البرنامج الكيني لمؤسسات الأعمال في المناطق الريفية*

ماريا نوفاك، *جمعية حقوق المبادرة الاقتصادية*

ماريا أوتيرو، *العمل الدولي*

لورانس يانوفيتش، *مؤسسة مساعدات المجتمع الدولي*

سكرتارية المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا

يقع مكتب سكرتارية المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا، المسؤولة عن تنفيذ التفويض الممنوح للمجموعة، بين المكاتب التابعة لنائب رئيس البنك الدولي لشؤون تنمية القطاع الخاص. ويتولى آيرا ليبرمان، مدير ادارة تنمية القطاع الخاص، منصب المدير العام للسكرتارية، بينما تتولى موهيني مالهوترا، خبيرة متخصصة في التمويل البالغ الصغر، منصب مديرة العمليات. وتتألف السكرتارية من موظفين منتدبين من عدة جهات مانحة، وهي تقوم بالوظائف التالية:

وضع معايير أنشطة التمويل البالغ الصغر

ستضع السكرتارية اجراءات موحدة تعتمدها الجهات المانحة بشأن تقييم برامج التمويل البالغ الصغر، المسبق واللاحق للتنفيذ، لزيادة اتساقها، وتبسيطها، وسهولتها بالنسبة لمؤسسات التمويل البالغ الصغر. وسيتم وضع هذه الاجراءات بالتشاور مع خبراء ومع عاملين في مجال التمويل البالغ الصغر. ومن شأن توحيد متطلبات المراجعة ورفع التقارير أن يعد مؤسسات التمويل البالغ الصغر للاستفادة من أسواق رأس المال المحلية عن طريق الارتباط مع القطاع المالي الرسمي.

استخلاص وتعميم الدروس المستفادة بشأن أفضل أساليب العمل

تقوم السكرتارية بوظيفة غرفة مقاصة المعلومات الخاصة بأفضل أساليب العمل. وهي تقوم باستخلاص الدروس وتعميمها وايصالها الى: (١) جماعة الجهات المانحة، لتحسين وزيادة التنسيق فيما بينها ووضع البرامج في هذا المجال، (٢) الحكومات، لاتاحة المعلومات عن دور السياسات العامة في التمويل البالغ الصغر من خلال تنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، و(٣) مؤسسات التمويل البالغ الصغر، لزيادة قاعدة معارفها العامة في هذا المجال. وستسهم المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا في برنامج التعلم في مجال التمويل البالغ الصغر المعني بقضايا مثل: التكنولوجيات والأدوات الجديدة لتخفيض تكاليف العمليات، وتوسيع نطاق الوصول الى الفقراء جدا، والروابط مع النظام المالي الرسمي، والتنظيمات التحوطية والاشراف. ومن خلال رصد وتقييم الاستثمارات في حافظة عمليات المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا رصدا مشتركا مع الجهات المانحة الأعضاء الأخرى، ستقوم السكرتارية باستخلاص الدروس المستفادة وتعميمها من خلال: مذكرات قصيرة بشأن مختلف قضايا السياسات والقضايا الفنية، والمواد السمعية والبصرية المعنية بأنشطة مؤسسات التمويل البالغ الصغر ومنظمي المشروعات البالغة الصغر، وقاعدة بيانات عن مؤسسات التمويل البالغ الصغر حسب البلدان، ونشرة اعلامية ربع سنوية، وبرامج تدريب صغيرة متكاملة.

جعل التمويل البالغ الصغر جزءا من عمل البنك الدولي العادي

يمكن أن يلعب البنك الدولي دورا مركزيا في العمل مع الحكومات لتهيئة بيئة الأعمال الملائمة لمؤسسات التمويل البالغ الصغر، والربط فيما بين الاطار الاقتصادي الكلي العام والتمويل البالغ الصغر. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يقدم البنك المساعدة في تحسين البيئة القانونية والتنظيمية لمؤسسات التمويل البالغ الصغر، وفي تنفيذ اصلاحات القطاع المالي التي تؤدي الى تحقيق قابلية استمرار مؤسسات التمويل البالغ الصغر مثل: الغاء سقوف أسعار الفائدة وخطط الائتمان المدعوم المزاحمة لمؤسسات التمويل البالغ الصغر، وتقليل القيود القانونية على العمل المصرفي، ووضع لوائح تنظيمية تحوطية واشرافية بما يشمل المؤسسات المالية غير المصرفية (ولا سيما العاملة في تعبئة المدخرات وفي تقديم الائتمان غير المضمون بضمانات عينية للأفراد من خلال مجموعات تضامن)، وتغيير قوانين حقوق الملكية/ الضمانات العينية. وستشجع سكرتارية المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا الرغبة في التعلم في أوساط موظفي البنك الدولي بشأن أساليب دمج قضايا التمويل البالغ الصغر في عمليات الاقراض وتطبيق الدروس المستفادة بشأن أفضل أساليب العمل.

تمويل مؤسسات التمويل البالغ الصغر المؤهلة

حسبما ذكر آنفا، تشكل المساهمة النقدية التي قدمها البنك الدولي صندوقا أساسيا لتمويل مؤسسات التمويل البالغ الصغر المؤهلة. وستكون مجموعة متنوعة من المؤسسات المالية كالمنظمات غير الحكومية، والاتحادات الائتمانية التعاونية، والتعاونيات، والبنوك التي تستوفي المعايير الموضوعة مؤهلة للتمويل. وتستهدف الموارد المالية لهذا الصندوق استقطاب الموارد الأخرى المتاحة من الجهات المانحة/ القطاع الخاص لزيادة قدرات ونطاق وصول مؤسسات التمويل البالغ الصغر.

ستقدم المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا منحا للمؤسسات المؤهلة لأغراض متنوعة مثل: رسملة صناديق القروض المعدة لاعادة اقراض الموارد التمويلية، وتمويل خطط الضمان التي تستقطب

الموارد التمويلية من القطاع المالي الرسمي، وتمويل المساعدات الفنية التي تقدمها مؤسسات التمويل البالغ الصغر للفقراء المدقعين حين يكون هذا التدريب جزءا أساسيا من برنامج التمويل، وتمويل أنشطة التنمية المؤسسية التي تستهدف مساعدة مؤسسات التمويل البالغ الصغر في زيادة نطاق عملياتها بنجاح. ولن «تزاحم» موارد الصندوق الموارد الممكن تدفقها من القطاع الخاص، بل ان أنشطة التمويل ستعد بما يتلاءم مع احتياجات مؤسسات التمويل البالغ الصغر المؤهلة لتسهيل بلوغ هذه المؤسسات مستوى يمكنها عنده الحصول على الموارد التمويليةمن أسواق رأس المال المحلية من خلال القروض أو الاكتتابات بأسهم ملكية هذه المؤسسات.

ويتعين على المؤسسات المؤهلة بيان أنها تصل الى عدد كبير من الفقراء وأن النساء يشكلن ما لا يقل عن نسبة ٥٠٪ (خمسين في المائة) من قاعدة المتعاملين معها، وأنها تعمل على أساس قابل للاستمرار ماليا أو أنها تتحرك في هذا الاتجاه، وأنها في مركز سليم يمكّنها من استخدام موارد تمويلية اضافية بفعالية. وينبغي عليها بصورة خاصة:

- أن تكون قد بلغت حجما كبيرا مع كون نسبة كبيرة من زبائنها من بين الفقراء، شاملة بصفة خاصة المدقعين والنساء من بين الفقراء.
- أن تكون قد حققت الاكتفاء الذاتي في عملياتها، وهي تتحرك باتجاه الاكتفاء الذاتي المالي التام.*
- أن تكون قادرة على تعبئة الموارد التجارية المحلية بمبالغ تزيد كثيرا على موارد البرنامج التمويلية المتاحة من موارد بشروط ميسرة/ جهات مانحة.
- أن تثبت بوضوح القدرة على استيعاب موارد تمويلية اضافية واستخدامها استخداما حسنا.
- أنها أنشأت آليات لضمان القدرة على الاستجابة لاحتياجات المتعاملين معها.

وبالتشاور مع الفريق الاستشاري بشأن السياسات، أنجزت السكرتارية في الآونة الأخيرة وضع معايير الأهلية والارشادات بشأن عمليات الصندوق الأساسي. ويمكن الحصول على نسخة من الاعلان التمويلي الذي أصدرته المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا وعلى نماذج (استمارات) طلبات التمويل المقترحة من سكرتارية المجموعة. وستقوم السكرتارية بفحص وتقييم المقترحات التمويلية استنادا الى معايير الأهلية واعتبارات أخرى كالتنوع الجغرافي وتنوع الطرق والأساليب والأثر الايضاحي. كما سترصد وتشرف على أداء مؤسسات التمويل البالغ الصغر التي تتلقى الموارد التمويلية.

يتوقع أن تتلقى المؤسسات التي تتعامل مع الجمهور العام جزءا كبيرا من موارد الصندوق التمويلية اما مباشرة أو من خلال موزعين لمجموعة متنوعة من الأغراض – تستهدف جميعها زيادة نطاق وقدرة وصول المؤسسات وقابلية استمرارها. وسيستخدم جزء صغير من الموارد المالية لتمويل منظمات مؤسسات الاقراض بالجملة ومؤسسات شبكية لأغراض أنشطة تدعيم الشبكات مثل حلقات العمل بشأن أفضل أساليب العمل، وتحسين معايير عمل مؤسسات التمويل البالغ الصغر، وأنشطة التمويل البالغ الصغر الأخرى.

وتشير التقديرات الأولية الى أن مجموع حوافظ عمليات مؤسسات التمويل البالغ الصغر في كافة مناطق العالم يبلغ حاليا ٥ر٢ بليون دولار. ونظرا لأن هذا المبلغ لا يمثل سوى جزء صغير من مجمل الطلب في الأسواق، فان امكانية النمو في التمويل البالغ الصغر امكانية هائلة. وبوسع المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا أن تلعب دورا رئيسيا متطورا في استقطاب الموارد القائمة حاليا، وتوجيه المزيد من موارد القطاع العام والقطاع الخاص للمساعدة في ملء الفجوة في التمويل البالغ الصغر.

أعدت هذه المذكرة هويتا موخيرهي، محللة برامج، في سكرتارية المجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا. وهي تستند الى «اطار سياسات للمجموعة الاستشارية لمساعدة أشد الفئات فقرا»، ٥ سبتمبر. ويمكن الحصول على نسخة من هذه الوثيقة الكاملة من سكرتارية المجموعة.

* لدى البرامج «المكتفية ذاتيا في عملياتها» ايرادات نقدية من زبائن يتلقون خدمات مالية، وهي ايرادات تكفي لتغطية التكاليف النقدية غير المالية (أي ما عدا الفوائد المستحقة على الديون) الناجمة عن تقديم هذه الخدمات. ويبلغ البرنامج «الاكتفاء الذاتي التام» حين يصبح مربحا بعد تسوية بياناته المالية بما يأخذ في الاعتبار البنود غير النقدية التالية: (١) مخصصات تغطية خسائر القروض، (٢) والاهتلاك، و(٣) تسويات التضخم النقدي والدعم المالي، بما يعامل كافة مواردها التمويلية كما لو كانت لها تكلفة تجارية.

أعد هذه الترجمة قسم الترجمة العربية في البنك الدولي بمساعدة مالية من المكتب الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.